



HABITAT III ISSUE PAPERS

14 - INFORMAL SECTOR

(Arabic)

New York, 31 May 2015



ورقة مسائل حول القطاع غير النظامي

الكلمات الدالة

القطاع غير النظامي، المؤسسات غير النظامية، العمالة غير النظامية، الاقتصاد غير النظامي، ريادة الأعمال، التحول إلى الوضع النظامي، النمو الشامل، المساواة بين الجنسين

المفاهيم الرئيسية

- **القطاع غير النظامي**¹: هو القطاع الذي يتكون من وحدات الإنتاج غير النظامية أو مؤسسات القطاع غير النظامي، على النحو المحدد أدناه. ويشمل القطاع غير النظامي وحدات الإنتاج الزراعي غير النظامية ولكنه لا يشمل الأسر بوصفها أرباب عمل للعمال المنزليين.^{2,3}
- **المؤسسات غير النظامية**: مؤسسات القطاع الخاص الفردية التي يكون حجمها من حيث العمالة أقل من عتبة معينة يتم تحديدها وفقاً لشروط وطنية و/أو التي لم يتم تسجيلها بموجب أشكال محددة من التشريعات الوطنية، مثل قوانين المعامل أو الأعمال التجارية، أو قوانين الضرائب أو الضمان الاجتماعي، أو القوانين التنظيمية للمجموعات المهنية، أو ما شابه من القوانين أو الأنظمة التي وضعتها الهيئات التشريعية الوطنية و/أو التي لم يتم تسجيل موظفيها.⁴
- **العمالة غير النظامية**: هي العمل الذي يترك الأفراد في علاقات عمل من دون الحماية الوظيفية والاجتماعية من خلال عملهم، أو من دون استحقاق لمزايا التوظيف، سواء أكانت الوحدات الاقتصادية التي يشغلونها ويعملون لها مؤسسات نظامية، أو مؤسسات غير نظامية، أو أسراً أم لا.⁵
- **الاقتصاد غير النظامي**: هو كافة الوحدات، والعمال في القطاع غير النظامي والنتائج منهم.⁶
- **المساواة بين الجنسين**: هي معاملة الرجال والنساء على قدم المساواة، من دون أي تمييز على أساس النوع الجنساني.

الحقائق والأرقام الرئيسية

ثمة الكثير من الدوافع لعدم الانتظام. بعض الدوافع متقاطعة (أو مشتركة) مع جميع الحالات: عدم كفاءة المؤسسات العامة، أو أطر غير ملائمة للاقتصاد الكلي، أو زيادة في الحوافز للبقاء في الاقتصاد غير النظامي. والكثير من الدوافع الأخرى خاصة بأنواع محددة من أصحاب العمل؛ الوحدات الاقتصادية، على سبيل المثال، المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر؛ أو مجموعات العمال مثل العاملات في المنازل، أو البائعين الجوالين، أو المستوطنين غير النظاميين.

¹ يؤدي القطاع غير النظامي دوراً مهماً في اقتصاد الكثير من الدول والمدن من حيث الناتج الاقتصادي وتوفير فرص العمل. غير أن أولئك الذين يمارسون العمالة غير النظامية يواجهون عقبات كبيرة للازدهار ودخول المسار الرئيس للاقتصاد. وتوفر الورقة الحالية بعض المعلومات المهمة حول الاقتصاد غير النظامي. وتقتصر البيانات والتحليل على مجموعة مختارة من المسائل الرئيسية مع إيلاء اهتمام خاص بالمناطق الحضرية، وبعض التوصيات المحددة للعمل المحلي. وتوضح الورقة الحالية مفاهيم معينة مثل القطاع غير النظامي، والمؤسسات غير النظامية، والعمالة غير النظامية، والاقتصاد غير النظامي، فضلاً عن العمالة غير النظامية في المؤسسات النظامية وغير النظامية التي تميل في كثير من الأحيان إلى إرباك القارئ. غير أن المعالجة التفصيلية لجميع العناصر المتعلقة بالاقتصاد غير النظامي تقع خارج نطاق الورقة الحالية.

² الدورة السابعة عشرة للمؤتمر الدولي لخبراء الإحصاءات العمالية (2003) (ICLS)

³ منظمة العمل الدولية. 1993. «القرار المتعلق بإحصاءات العمل في القطاع غير النظامي» في المؤتمر الدولي الخامس عشر لخبراء الإحصاءات العمالية (جنيف 28-19 كانون الثاني/يناير 1993) تقرير المؤتمر. جنيف: منظمة العمل الدولية.

⁴ الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر الدولي لخبراء الإحصاءات العمالية، 1993. يشمل التعريف الإجرائي المعتمد في المؤتمر الدولي لخبراء الإحصاءات العمالية في 1993 معيار الحجم لأغراض القياس. وهو مدرج هنا انسجاماً مع قرار المؤتمر الدولي لخبراء الإحصاءات العمالية ولكنه غير مستخدم في وصف عمليات التحول إلى الوضع النظامي لأنه ليس من الواضح أن الزيادة فوق عتبة معينة تغير طبيعة علاقات العمل في مؤسسة ما أو أن لها تأثير خاص على إدراج الوحدة الإنتاجية في الاقتصاد الرئيس.

⁵ منظمة العمل الدولية. 2003. «المبادئ الإرشادية المتعلقة بالتعريف الإحصائي للعمالة غير النظامية» في المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء الإحصاءات العمالية (جنيف 24 تشرين الثاني/نوفمبر - 3 كانون الأول/ديسمبر 2003). تقرير المؤتمر (جنيف، الوثيقة ICLS 17/2003/R).

⁶ المرجع نفسه.

- يشكل الاقتصاد غير النظامي نسبة معتبرة من إجمالي القيمة المضافة (GVA) غير الزراعية. فعلى سبيل المثال، 8-20% في الاقتصادات الانتقالية، و16-34% في أميركا اللاتينية، و17-34% في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و46% في الهند، و46-62% في غرب أفريقيا.⁷
- في الكثير من البلدان النامية، تشكل العمالة غير النظامية أكثر من نصف العمالة غير الزراعية.
- في البلدان ذات الدخل المنخفض، تشكل العمالة غير النظامية 70-95% من إجمالي العمالة (بما في ذلك الزراعة) وهي موجودة في القطاع غير النظامي بصورة رئيسة. وهي تتميز بارتفاع معدل انتشار العاملين لحسابهم الخاص، على سبيل المثال، 81% في أفريقيا جنوب الصحراء.⁸
- في البلدان ذات الدخل المتوسط، تشكل العمالة غير النظامية 30-60% من إجمالي العمالة. فعلى سبيل المثال، تمثل حصتها خارج القطاع غير النظامي 10-35% في المناطق الحضرية في أميركا اللاتينية وآسيا. ويمثل العاملون لحسابهم الخاص 50-70% من إجمالي العمالة غير النظامية.⁹
- يترافق التوسع الحضري في البلدان النامية مع نمو في الاقتصادات غير النظامية في المناطق الحضرية.¹⁰ وتشكل الهجرة من المناطق الريفية إلى الحضرية مسألة خاصة في المدن الثانوية، التي ستشكل أكبر مراكز النمو السكاني الحضري على مدى السنوات الـ 20 القادمة.¹¹ ومن بين عوامل الدفع والجذب التي تحفز الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية هي الآمال بفرص العمل المجزية. غير أن محدودية توافر تلك الوظائف تعني أن الاقتصاد غير النظامي هو الخيار الرئيس للعمل.¹² فعلى سبيل المثال، في هانوي، فيتنام 50% من القوى العاملة الحضرية غير نظامية. وفي مدن غرب أفريقيا، النسبة أعلى من ذلك - فهي 76% في نيامي، النيجر و83% في لومي، توغو.¹³
- في كثير من الأحيان تشكل النساء حصة أكبر من القوى العاملة في الاقتصاد غير الزراعي غير النظامي من الرجال (أنظر الشكل 2). فعلى سبيل المثال، في جنوب آسيا النسبة هي 83% من النساء إلى 82% من الرجال؛ وفي أفريقيا جنوب الصحراء، 74% من النساء إلى 61% من الرجال؛ وفي أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، هي 54% من النساء إلى 48% من الرجال؛ وفي الصين الحضرية هي 36% إلى 30%. وفي أيدجان، ساحل العاج، لدى تسع من كل عشر نساء في القوى العاملة عملا غير نظامي، مقارنة بسبعة من أصل عشرة بالنسبة للرجال.¹⁴
- الشباب ممثلون تمثيلا زائدا في الاقتصاد غير النظامي. استنادا إلى معدلات عبر عشرة دول، ثمة ما يصل إلى ثمانية عمال من أصل عشرة يعملون بصورة غير نظامية.¹⁵ وفي الكثير من المناطق الحضرية، غالبية فرص العمل المتاحة للشباب هي في الاقتصاد غير النظامي.

⁷ منظمة العمل الدولية، 2013. النساء والرجال في الاقتصاد غير النظامي: صورة إحصائية (الطبعة الثانية). مكتب العمل الدولي، جنيف.

⁸ المرجع نفسه.

⁹ المرجع نفسه.

¹⁰ إلغن، سي وأويقات، سي. (2013). التخفي في المدن: التوسع الحضري والاقتصاد غير النظامي. التغيير الهيكلي والديناميات الاقتصادية، 36-37، 27.

¹¹ دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (DESA) آفاق التحضر في العالم [أبرز الملامح]؛ دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة.

¹² إلغن وأويقات (2013) المرجع نفسه

¹³ جاي. هيريرا وآخرون، القطاع غير النظامي والعمالة غير النظامية: نظرة عامة على بيانات لـ 11 مدينة في 10 بلدان نامية، ورقة العمل رقم 9 (كامبريدج، ماساشوسيتس، المرأة في العمل غير النظامي: العولمة والتنظيم (2012)، (WIEGO)

¹⁴ جاي. هيريرا وآخرون، القطاع غير النظامي والعمالة غير النظامية: نظرة عامة على بيانات لـ 11 مدينة في 10 بلدان نامية، ورقة العمل رقم 9 (كامبريدج، ماساشوسيتس، المرأة في العمل غير النظامي: العولمة والتنظيم (2012).

¹⁵ منظمة العمل الدولية، 2013. اتجاهات العمالة العالمية للشباب 2013. جيل في خطر. منظمة العمل الدولية، جنيف.

الشكل 1

العمالة غير النظامية: النسبة المئوية للعمالة غير الزراعية*



* فاتيغ، جوان، ومارتا نثن، وفرانسوا كاري، وجيمس هاينتز، ورالف هوسمانز. إحصاءات حول الاقتصاد غير النظامي: تعريفات وتقديرات وتحديات إقليمية. ورقة عمل (إحصاءات) للمرأة في العمل غير النظامي: العولمة والتنظيم (WIEGO) رقم 2. كامبريدج، ام اي، الولايات المتحدة الأمريكية: المرأة في العمل غير النظامي: العولمة والتنظيم. نيسان/ أبريل 2014

الشكل 2

العمالة غير الزراعية غير النظامية: نسبة النساء*



* فاتيغ، جوان، ومارتا نثن، وفرانسوا كاري، وجيمس هاينتز، ورالف هوسمانز. إحصاءات حول الاقتصاد غير النظامي: تعريفات وتقديرات وتحديات إقليمية. ورقة عمل (إحصاءات) للمرأة في العمل غير النظامي: العولمة والتنظيم (WIEGO) رقم 2. كامبريدج، ام اي، الولايات المتحدة الأمريكية: المرأة في العمل غير النظامي: العولمة والتنظيم. نيسان/ أبريل 2014



ملخص المسألة

في الورقة الحالية، يسلط الضوء على ثلاث مسائل رئيسة حول الاقتصاد الحضري غير النظامي.

- يواجه العمال في الاقتصاد غير النظامي ظروف عمل غير آمنة وخطيرة، في كثير من الأحيان في انتهاك لحقوق العمال الأساسية، وتداعيات خطيرة على صحتهم ورفاهتهم. وتشمل التحديات ما يلي:
- ساعات العمل الطويلة، وانخفاض الأجور، وظروف العمل الصعبة
 - الأمن الوظيفي المنخفض، وارتفاع معدلات دوران الموظفين، وانخفاض الرضا الوظيفي
 - عدم كفاية تغطية الضمان الاجتماعي
 - صعوبة ممارسة الحقوق الأساسية (على سبيل المثال، مكافحة عمل الأطفال¹⁶ والعمل الجبري، ومكافحة التمييز)
 - ثمة نساء أكثر من الرجال يعملن في وظائف ضعيفة أو منخفضة الأجر، أو قليلة القيمة
 - انعدام التمثيل في العمل

تواجه المؤسسات والعمال والمقيمين في القطاع غير النظامي أنظمة وقوانين بلدية محلية بالية ومكلفة تصعب التحول إلى التنظيم. إذ غالباً ما تعاني المؤسسات من الحياة غير الآمنة بسبب ارتفاع أسعار الأراضي والإجراءات المعقدة التي لا تشجع الاستثمار في التوسع الإنتاجي. ولا يستطيع سكان الأحياء الفقيرة توفير العناوين القانونية اللازمة للحصول على ترخيص بينما يعاني الباعة الجوالون من الإخلاء المتكررة من مكان عملهم. وفي حالات الإزالة أو النقل، غالباً ما يتم تدمير إستراتيجياتهم الخاصة بكسب الرزق.

على الرغم من أنهم يوفرون العمل الذي يحتاجه الاقتصاد والأسر بشدة، إلا أن نسبة كبيرة من القوى العاملة تفتقر إلى تجهيزات السكن والخدمات الأساسية. علاوة على ذلك، يجد العمال المهاجرون غير الشرعيين الذين يواجهون أنظمة الإقامة والتسجيل المدني المقيدة أنفسهم من دون حصول على الخدمات والمزايا الاجتماعية.

تواجه السلطات الحضرية الكثير من التحديات في إدارة الاقتصادات غير النظامية. إذ يمكن للازدحام والاحتكاك التسبب في آثار بيئية ضارة، على سبيل المثال، من خلال التنافس على المساحات الحضرية، وإلقاء مياه المجاري، والتخلص من النفايات بطريقة غير سليمة.^{17 18} وتقصى أنظمة التخطيط الحضري الأحياء المتطرفة والمستوطنات ذات الدخل المنخفض من شبكات البنية التحتية والنقل. كما أنها تحرم قطاعات واسعة من السكان الحضريين، ولاسيما ذوي الدخل المنخفض، من الحصول على الخدمات الأساسية والفرص الإنتاجية.

الدوافع الرئيسية للعمل

تعزز العناصر الأساسية لمعالجة تحديات عدم الانتظام تمثيل عمال الاقتصاد غير النظامي وصوتهم والتحول إلى الوضع النظامي للحد من مواطن الضعف وحرية الحصول على الخدمات الأساسية، والتنظيم المناسب، والعمل والرصد البيئي، والترخيص، والضرائب. وبالنظر إلى الآثار السلبية طويلة الأمد للاقتصاد غير النظامي المترتبة على العمال وأسرههم والبيئة والحكم، ثمة حاجة إلى استكشاف السبل لدمجه تدريجياً في الاقتصاد النظامي. وينبغي أن يتم السعي نحو التحول إلى الوضع النظامي بطرق تضمن عدم تدمير فرص سبل العيش بل الاعتراف بها وتوسيعها. فالهدف من التحول إلى الوضع النظامي هو وضع فرص العمل، والعمال والمؤسسات تحت تغطية الترتيبات النظامية. ومن الممكن أن تتخذ عمليات التحول إلى الوضع النظامي أشكالاً متعددة بما في ذلك: تأسيس الشركات وتسجيلها؛ وتوسيع نطاق تنظيم ضمان العمل والضمان الاجتماعي؛ وتسجيل العمال غير المصرح بهم؛ وتوفير حقوق الملكية؛ والحق في استخدام الأرض؛ وتوسيع الخدمات الأساسية؛ والحد الأدنى من الأحكام الخاصة بالعبء الدنيا للحماية الاجتماعية. ويحدث التحول إلى الوضع النظامي عندما تؤدي التحولات على نطاق الاقتصاد إلى تحولات إلى مزيد فرص العمل النظامية أو خلق تلك الفرص. وضمن السياق الحضري، تشمل مجالات العمل لتعزيز التحول إلى الوضع النظامي ما يلي:

¹⁶ منظمة العمل الدولية (2013). تتبع التقدم المحرز لمكافحة عمل الأطفال: تقديرات واتجاهات عالمية 2012-2020. منظمة العمل الدولية، جنيف.

¹⁷ شوهوري، اس. وموخابدهياي، يو (2010). إعادة النظر في القطاع غير النظامي: نهج التوازن العام. سبرينغر ساينس + بيزنس ميديا، شركة محدودة المسؤولية: نيويورك. معرف الوثيقة الرقمية (0-1194-1194-1-1007/978-10.1007/DOI)

¹⁸ بيلر، دي وكوينتيريو، جاي. دي. (1995). خيارات السياسات للتصدي للتلوث من القطاع غير النظامي في أميركا اللاتينية الحضرية: حالة المدايح الجلدية في بوغوتا، كولومبيا.

- تطوير فهم جيد للاقتصاد النظامي في محلة معينة من خلال جمع البيانات وتحليلها. فالفهم الجيد لأسباب مواطن ضعف العمال والعمالات والمؤسسات في القطاع غير النظامي هو أمر بالغ الأهمية. والآن ثمة مجموعة متنامية من المعارف التي تكشف حجم نطاق الاقتصاد غير النظامي ونطاقه بالاستفادة من البيانات الإحصائية (على سبيل المثال، مسح القوى العاملة) وغيرها من المسوح حول أنشطة الاقتصاد غير النظامي.¹⁹
- اعتماد حلول مناسبة. يتطلب توسيع التغطية لتشمل مجموعة متباينة من العمال والوحدات الاقتصادية تنفيذ عدة أدوات منسقة ومكيفة وفقا للميزات الخاصة بمختلف المجموعات، والحالات الطارئة التي يتعين تغطيتها، والسياق الوطني.^{20/21} ويشمل التنوع: أنواع الإيرادات المكتسبة (المستوى، والانتظام، والموسمية)؛ وأوضاع العمالة مصنفة حسب الجنس والعمر (العاملين، وأصحاب العمل، والعاملين لحسابهم الخاص)؛ والقطاعات؛ ونوع المؤسسة وحجمها؛ والموقع؛ والحماية الاجتماعية والوظيفية. ويتعين أن يتم النظر إلى مسائل عدم الانتظام أيضا من زاوية الضمانات الأساسية الأخرى، مثل تلك التي توفرها حقوق الملكية، وحالة استخدام الأراضي، ووضع الإقامة.
- إعطاء الأولوية للحلول المكانية الأساسية. يحتاج التخطيط الحضري إلى أن يكون شاملا للعمال والمؤسسات في القطاع غير النظامي من حيث الأساسيات التالية: (1) الحصول على الخدمات الأساسية؛ و(2) تحديد وسائل النقل والتنقل بوضوح في خطط استخدام الأراضي، حيث تستفيد المؤسسات غير النظامية من آثار تكتل المراكز الحيوية، عن طريق جعل شبكة الطرقات والبنية التحتية في متناول المستوطنات ذات الدخل المنخفض؛ و(3) تخصيص المساحات الحضرية لتوسيع الفرص الإنتاجية للفقراء، مثل مساحات الشوارع للبيع وشبكات النقل لشركات النقل الصغيرة، ولاسيما في مشاريع التجديد الحضري.
- التخطيط للاندماج الاجتماعي. يمكن للبرامج المخصصة لفئات محددة أن تشمل التمكين الاقتصادي للمرأة والشباب. وبإمكان الحكومات المحلية توفير بيئة مواتية لأصحاب العمل والعمال في الاقتصاد غير النظامي لممارسة حقهم في الانضمام للمنظمات، والاتحادات، والاتحادات الكونفدرالية التي يختارونها، لممارسة حقهم في التنظيم والمساومة الجماعية والمشاركة في الحوار الاجتماعي في الانتقال من الاقتصاد غير النظامي إلى النظامي.
- بناء الشراكات. ينبغي أن تستند الإجراءات والسياسات الرامية إلى معالجة الاقتصاد غير النظامي إلى الشراكات بين السلطات الحضرية، والعمال والمؤسسات في الاقتصاد غير النظامي، وممثلهم، بناء على العمليات الإدارية القائمة بالفعل. وفي الوقت نفسه، وبالنظر إلى أن عددا من القرارات التي تؤثر على القطاع الحضري غير النظامي تتخذ على المستويات الأعلى من البلديات، ينبغي على السلطات المحلية الوصول إلى الجهات الفاعلة الإقليمية والوطنية لتحقيق التكامل.
- الاستفادة من الممارسات الجيدة. على سبيل المثال، في عدة مدن في الهند، تلقى العاملون من منازلهم خدمات البنية التحتية الأساسية لمنازلهم لتحسين منازلهم التي هي أماكن عمل في الوقت نفسه؛ وتم تخصيص مواقع بيع للباعة الجوالين من جانب السلطات البلدية؛ وحصل جامعو النفايات على عقود من البلدية المحلية لجمع النفايات وفرزها وإعادة تدويرها. وفي شباط / فبراير 2014، سن البرلمان الهندي قانونا لتنظيم الباعة الجوالين وحمايتهم. وفي ديربان، جنوب أفريقيا، حصل ما يزيد على 6,000 من الباعة الجوالين في منطقة السوق المركزية على البنية التحتية والدعم الفني. ويدفع لملتقطي النفايات في بوغوتا، كولومبيا من جانب البلدية لجمع النفايات وفرزها

¹⁹ أنظر على سبيل المثال فانك، جوان، ومارتا تشن، وغوفيندان رافيندران. 2012. دليل للحصول على بيانات العمال غير النظاميين في الإحصاءات الرسمية الموجز الإحصائي رقم 8. المرأة في العمل غير النظامي: العولمة والتنظيم: كامبريدج، روفر، سالي. 2011. كيفية التخطيط لإحصاء الباعة الجوالين. الموجز الفني (السياسات الحضرية) رقم 2 المرأة في العمل غير النظامي: العولمة والتنظيم: كامبريدج وتشارمان، إي، وبيترسن، إل، وباير إل، وليدمان، آر، ولغ، تي. 2015، نهج إحصاء المناطق الصغيرة لقياس الاقتصاد غير النظامي للنواحي في جنوب أفريقيا، مجلة أبحاث الأساليب المختلطة، ص 1-23.

²⁰ منظمة العمل الدولية: العمل اللائق والانتقال إلى الوضع النظامي: الاتجاهات الحديثة والمناقشات السياسية والممارسات الجيدة (جنيف، 2008).

²¹ منظمة العمل الدولية: توسيع الضمان الاجتماعي ليشمل الجميع: دليل من خلال التحديات والخيارات (جنيف، 2010).



وإعادة تدويرها. وقد اعتمدت حكومة تايلاند قانوناً لدعم العاملين من منازلهم.²² وتشير الأدلة إلى أن جودة الوظائف تحفز التنمية: فالبلدان التي ركزت على تحسين نوعية الوظائف شهدت معدلات أعلى من النمو الاقتصادي.²³

البرامج والمشاريع

دليل الموارد حول الاقتصاد غير النظامي

التحديث الإحصائي حول العمالة في الاقتصاد غير النظامي منظمة العمل الدولية - دائرة الإحصاءات

تسهيل الانتقال من الاقتصاد غير النظامي إلى النظامي

تم إعداد أوراق المسائل لبرنامج الأمم المتحدة الثالث للمستوطنات البشرية من جانب فريق عمل الأمم المتحدة لبرنامج الأمم المتحدة الثالث للمستوطنات البشرية، وهو فرقة عمل تتألف من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها العاملة معا من أجل بلورة جدول الأعمال الجديد للمناطق الحضرية. تمت الصياغة النهائية لأوراق المسائل خلال ورشة الكتابة التي عقدها فريق عمل الأمم المتحدة في نيويورك من 26 إلى 29 أيار/مايو 2015.

تمت قيادة الورقة الحالية بالتشارك من جانب برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومنظمة العمل الدولية (ILO)، بمساهمات من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وبرنامج الغذاء العالمي (WFP)، وهيئة المرأة في الأمم المتحدة.

²² www.wiego.org

²³ منظمة العمل الدولية، 2014. تقرير عالم العمل: التنمية من خلال الوظائف. منظمة العمل الدولية، جنيف.